مجلس الأمن

السنة السابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٩١٦٤

الثلاثاء، ٢٥ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٢٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد بيانغ	(غابون)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كربيتشنكو
	ألبانيا	السيد ستاستولي
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة مطر
	أيرلندا	السيدة موران
	البرازيل	السيد ليتي نوفايس
	الصين	السيد شنغ جي شنغ
	غانا	السيد إسحاقو
	فرنسا	السيدة جارو – دارنو
	كينيا	السيدة مبابو
	المكسيك	السيدة روبليدو لوبيز
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إيكرسلي
	النرويج	السيدة سيد
	الهند	السيد راغوتاهالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2022/727)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org), Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

افتُتِحَت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2022/727)

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية إيران الإسلامية وتركيا والجمهورية العربية السورية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/727، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ناكاميتسو.

السيدة ناكاميتسو (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الأعضاء على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة للمجلس عن تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، بشأن القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية للجمهورية العربية السورية. فمنذ أن نظر المجلس المرة السابقة في هذه المسألة (انظر S/PV.9141)، وتماشيا مع الممارسة المتبعة، ظل مكتب شؤون نزع السلاح على اتصال منتظم بنظرائه في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن أنشطتها المتصلة بهذه المسألة. وقد أَجرَيتُ يوم أمس، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، مكالمتي الشهرية مع المدير العام للمنظمة لتلقي معلومات بآخر التطورات ولاستطلاع آرائه.

ولم تحرز الجهود التي بذلها فريق تقييم الإعلانات التابع للمنظمة لتوضيح جميع المسائل العالقة بخصوص الإعلان الأولي والإعلانات اللاحقة للجمهورية العربية السورية أي تقدم منذ آخر جلسة للمجلس بشأن هذه المسألة. ومما يؤسف له أن جميع جهود الأمانة الفنية للمنظمة لتنظيم الجولة الخامسة والعشرين من المشاورات بين فريق تقييم الإعلانات واللجنة الوطنية السورية لم تكلل بالنجاح. وكما أبلغ أعضاء المجلس سابقا، زودت الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية الجمهورية العربية السورية بقائمة بالإعلانات العالقة وغيرها من الوثائق التي طلبها فريق تقييم الإعلانات منذ عام ٢٠١٩، بهدف مساعدة الجمهورية العربية السورية في حل المسائل العشرين غير المحسومة.

وكما تم التأكيد عليه شهريا لعدة سنوات حتى الآن، وبسبب الثغرات وأوجه عدم الاتساق والتباينات التي حُدِّدَت والتي لا تزال غير محسومة، فإن التقييم المستمر للأمانة الفنية هو أنه لا يمكن في هذه المرحلة اعتبار الإعلان الذي قدمته الجمهورية العربية السورية دقيقا أو كاملا بطريقة تتفق مع اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وتظل الأمانة الفنية للمنظمة ملتزمة التزاما كاملا بضمان تنفيذ الجمهورية العربية السورية جميع متطلبات إعلانها تنفيذا كاملا وبمساعدة سورية على الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية وقرارات هيئتي توجيه منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وقرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣). وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعيد تأكيد دعمي لنزاهة عمل المنظمة ومهنيته وحياده وموضوعيته واستقلاله.

وقد أُبلِغت بأن نتائج الجولة التاسعة من عمليات التفتيش التي أجرتها الأمانة الفنية للمنظمة في مرفقي برزة وجمرايا التابعين للمركز السوري للدراسات والبحوث العلمية في الفترة من ١١ إلى ١٨ أيلول/سبتمبر سيتم الإبلاغ عنها في حينه. وفيما يتعلق بالكشف عن مادة كيميائية مدرجة في الجدول ٢ في هذين المرفقين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، يؤسفني أن أبلغ المجلس بأن الجمهورية العربية السورية لم تقدم بعد معلومات أو تفسيرات تقنية كافية تمكن الأمانة الفنية للمنظمة من إغلاق ملف هذه المسألة. وقد أُبلِغت بأن الأمانة الفنية للمنظمة لم تتلق بعد المعلومات المطلوبة من الجمهورية العربية السورية بشأن النقل غير المأذون به للأسطوانتين المتعلقتين بحادث

الأسلحة الكيميائية الذي وقع في دوما في ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨، عندما دُمِّرتا في هجوم على مرفق لإنتاج الأسلحة الكيميائية. وينبغي للجمهورية العربية السورية أن تستجيب على وجه السرعة لطلبات الأمانة الفنية.

وفيما يتعلق بالدعوة التي وجهها المدير العام للمنظمة إلى وزير الخارجية والمغتربين في الجمهورية العربية السورية لحضور اجتماع شخصي لتحديد سبل ضمان امتثال الجمهورية العربية السورية لجميع التزاماتها بموجب الاتفاقية في أقرب وقت ممكن، أشير إلى أنه إذ لا تزال الأمانة الفنية للمنظمة تنتظر ردا من الجمهورية العربية السورية بشأن أحدث إصدار لجدول الأعمال الذي قدم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، اقترحت الجمهورية العربية السورية عقد اجتماع تمهيدي في بيروت. وقد أُبلِغت بأنه منذ ذلك الحين، استأنفت أمانة المنظمة الاتصال بين جهات التنسيق المسؤولة عن الأعمال التحضيرية للاجتماع بين المدير العام والوزير السوري، وردت الجمهورية العربية السورية.

ووفقا للإحاطات السابقة التي قدمتها إلى المجلس، لا تزال بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بصدد دراسة جميع المعلومات المتاحة المتعلقة بادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. وقد أبلغت بأن بعثة تقصي الحقائق تواصل العمل مع الجمهورية العربية السورية والدول الأطراف الأخرى في اتفاقية الأسلحة الكيميائية فيما يتعلق بعدد من الحوادث والأعمال التحضيرية لعمليات النشر المقبلة. وأفهم أن فريق التحقيق وتحديد الهوية يواصل تحقيقاته في الحوادث التي خلصت بشأنها بعثة تقصي الحقائق إلى أن أسلحة كيميائية قد استخدمت فيها أو من المرجح أنها استخدمت فيها في الجمهورية العربية السورية. وسيصدر فريق التحقيق وتحديد الهوية مزيدا من التقارير في حينه.

وفيما يتعلق بالقرار المعنون "التصدي لحيازة الجمهورية العربية السورية للأسلحة الكيميائية واستخدامها إياها" (C-25/DEC.9)، المتخذ في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٢١، أُبلِغت بأن الجمهورية العربية السورية لم تُكمل للأسف بعد أيا من التدابير المنصوص عليها في الفقرة ٥ من القرار EC-94/DEC.2. وستواصل الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إشراك الجمهورية العربية السورية فيما يتعلق بإنجازها وستواصل تقديم تقاريرها إلى المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وفقا لولايتها.

ولا يمكن أن نكرر بما فيه الكفاية أنه لا يوجد أي مبرر لاستخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أيٍ كان وفي أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف. فلا توجد أعذار لعمل لا يُغتفر. ويجب أن نظل متحدين ومصممين على منع استخدامها أو التهديد باستخدامها. ويجب تحديد هوية من استخدموا الأسلحة الكيميائية ومحاسبتهم. إنه التزام علينا جميعا. ويحدوني أمل صادق في أن يوحد أعضاء المجلس صفوفهم بشأن هذه المسألة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها. نحن نقدر جهودها الدؤوبة والعمل الذي يقوم به خبراء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتقديم معلومات مستقلة ومدروسة بدقة ومفصلة عن عدم إحراز سوريا تقدما صوب الإزالة الكاملة والتي يمكن التحقق منها لبرنامجها للأسلحة الكيميائية.

قبل تسع سنوات، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، قدم النظام السوري إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية خطته الرسمية للتدمير المنهجي والكامل والمتحقق منه لبرنامجه للأسلحة الكيميائية. وقبل أسابيع قليلة، قتل النظام ما يقرب من ١ ٠٠٠ شخص في هجوم كيميائي مروع على الغوطة. وإزاء مذبحة من هذا القبيل، كان حريا بالنظام السوري أن يخجل من نفسه وأن يغير أساليبه ويخلص العالم أخيرا من تلك الأسلحة البربرية. لكن نظام الأسد لا يخجل لذلك. وبدلا من الامتثال لاتفاقاته وجعل العالم وسوريا أكثر أمانا، عمل النظام بدلا من ذلك لسنوات على ذر الرماد في عيون مجلس الأمن.

ويواصل نظام الأسد، المدعوم من روسيا، التعتيم والتأخير بدلا من الإعلان الكامل عن مخزونات الأسلحة الكيميائية التي استخدمها مرارا وتكرارا – وهو انتهاك لالتزاماته بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي انضم إليها في عام ٢٠١٣. ويواصل نظام الأسد أيضا منع نشر فريق تقييم الإعلانات التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سوريا، في انتهاك واضح لالتزاماته بموجب القرار ٢١١٨ (٢٠١٣). وقد اقترح فريق تقييم الإعلانات معالجة المسائل المعلقة عن طريق المراسلة.

وبينما تثني الولايات المتحدة على منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لسعيها إلى سبيل للمضي قدما، فإن مراجعة الوثائق ليست بديلا عن نشر الفريق في سوريا. والأمر كذلك، ما زلنا ندعو أولئك الذين لديهم تأثير على نظام الأسد إلى تشجيع دمشق على السماح فورا لفريق تقييم الإعلانات بالعودة إلى سوريا، وحل التناقضات، والمساعدة في ضمان الإزالة المتحقق منها لبرنامج الأسلحة الكيميائية السوري، فهو أمر ملزم بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار ٢١١٨ (٢٠١٣).

وفي غياب مثل هذا العمل الإيجابي، ندعو نظام الأسد إلى تقديم استجابة كاملة لطلب المعلومات المقدم من فريق تقييم الإعلانات في أسرع وقت ممكن. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه حتى عندما قدم النظام السوري معلومات، فإن إعلانات النظام المتعلقة بالأسلحة الكيميائية كانت مليئة بالثغرات والتناقضات والتباينات التي لم يتم حلها. وكما سمعنا اليوم، لهذا السبب، فإن المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ما زال يقيم أن الإعلانات السورية لا تزال غير دقيقة أو كاملة.

إن امتناع سوريا عن تقديم معلومات كاملة ودقيقة أمر مقلق للغاية. هناك بالفعل احتمال حقيقي بأن يتمكن نظام الأسد من استخدام الأسلحة الكيميائية مرة أخرى، كما فعل مرارا ضد شعبه. وتقدر حكومة الولايات المتحدة أن نظام الأسد استخدم الأسلحة الكيميائية ٥٠ مرة على الأقل منذ انضمام سوريا إلى الاتفاقية في عام ٢٠١٣. وقد أكدت آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة وفريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشكل مستقل استخدام النظام للأسلحة الكيميائية في ثماني مناسبات. ولا يزال عمل المعهد مستمرا، ونتطلع إلى تقريره المقبل عن هجوم نيسان/أبريل ٢٠١٨ على دوما.

إن المجلس لا ينخدع بالتعتيم الذي يمارسه نظام الأسد، بمساعدة حليفته روسيا. كما أن الدول الأطراف في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لا تُخدع، وتواصل دعم عمل المنظمة بشأن سوريا. وقد تجلى ذلك مرارا، وكان آخرها في الاجتماع ١٠١ للمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، الذي عقد في وقت سابق من هذا الشهر، ومن خلال الدعم الساحق لميزانية المنظمة، التي تشمل تمويل فريق التحقيق وتحديد الهوية. إن استمرار رفض النظام تقديم إجابات أو معلومات طلبها فريق تقييم الإعلانات منذ سنوات هو إهانة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والمجلس والمجتمع الدولي.

وفي الوقت نفسه، يشكل امتناع النظام عن إعلان وتدمير مخازن أسلحته الكيميائية تهديدا للشعب السوري والمنطقة الأوسع. وهذه السلوكيات مجتمعة تقوض أمننا الجماعي وتجعل العالم أقل أمنا. ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بمحاسبة النظام السوري على استخدامه للأسلحة الكيميائية، وتدين بأشد العبارات الممكنة استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان، من قبل أي شخص، وتحت أي ظرف من الظروف. بالأمس فقط، اتخذنا إجراءات لمحاسبة ثلاثة مسؤولين عسكريين تابعين للنظام السوري شاركوا في الغارات الجوية على الغوطة في آب/أغسطس ٢٠١٣: فهم وعائلاتهم المباشرة غير مؤهلين الآن لدخول الولايات المتحدة.

وينبغي للنظام أن ينهي تعنته وأن يفي ببساطة بالتزاماته بموجب كل من القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) واتفاقية الأسلحة الكيميائية في أسرع وقت ممكن. إن القيام بذلك سيكون خطوة إيجابية نحو تعزيز أمننا الجماعي وسيساعد على ضمان ألا نشهد مرة أخرى تلك المشاهد المروعة التي شهدناها في سوريا خلال السنوات التسع الماضية.

السيد كيربيتشينكو (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نحيط علما بالإحاطة الإعلامية التي قدمتها السيدة ناكاميتسو.

وللأسف، لم نسمع مرة أخرى شيئا جديدا إلى حد كبير وعُرض علينا تقرير النسخ واللصق (انظر S/2022/727، المرفـق) للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، الذي صدر علاوة على ذلك في ٣٠ أيلول/سبتمبر، أي قبل شهر تقريبا. ونفهم أن الجلسة المقبلة لمجلس الأمن بشأن هذا الموضوع قد تعقد في وقت مبكر في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، وسيصدر تقرير جديد في غضون أيام قليلة. إذن ما الفائدة من مناقشة اليوم لوثيقة عفا عليها الزمن بالفعل؟ وهذا النهج يقوض مصداقية مناقشة مجلس الأمن لتنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣).

ولن نتذكر جلسة اليوم إلا لرفض المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية فرناندو أرياس تقديم إحاطة إعلامية إلى المجلس. ويبدو أنه يتملكه الذعر من الإجابة على الأسئلة المزعجة التي سُئلت عنها الأمانة الفنية حول معالجة نهجها المسيس تجاه ملف الأسلحة الكيميائية السورية والتلاعب بتقرير بعثة تقصي الحقائق حول حادثة دوما.

ونكرر مرة أخرى أن مضمون تقارير المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية غير متوازن، وهي تكرر نفس الاتهامات الموجهة ضد السوريين، ومصممة لغرض واحد – لخلق انطباع بأن الحوار بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والجمهورية العربية السورية متوقف فقط نتيجة عدم رغبة الجانب السوري المزعومة في التعاون. وسيتعين على زملائنا السوريين مرة أخرى ملء الفراغات اليوم ومناقشة جوانب تفاعلهم مع الأمانة الفنية التي لم يرد ذكرها في التقرير. سنمتنع في هذه الأثناء عن التكلم بلا جدوى.

ومن الواضح أنه يجب تبسيط الجدول الزمني لمناقشة تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) في مجلس الأمن. إن مناقشة ملف الأسلحة الكيميائية السورية كل شهر ستبقى ممارسة لا طائل من ورائها إلى أن يتكرم السيد أرياس بمخاطبة المجلس كما يليق بموظف مدني دولي مسؤول من رتبته، خاصة وأن المسألة تناقش كل ثلاثة أشهر حتى في مقر منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في لاهاي.

السيد ليتي نوفايس (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أود بداية أن أشكر الممثلة السامية إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها.

نجتمع مرة أخرى في هذه القاعة في سياق لم يتغير فيه شيء يذكر على ما يبدو في الحالة في الميدان أو في العلاقة بين الجمهورية العربية السورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ويبدو الآن أنه لا جدال في أن وتيرة هذه الاجتماعات يجب أن تتغير. فعقد اجتماعات شهرية في ظل مستجدات قليلة أو عدم حدوث أي تطورات مهمة في الميدان نهج غير فعال من حيث الوقت أو الموارد. وقد نشر التقرير الشهري لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (انظر S/2022/727، المرفـق) اليوم، فقط قبل بضع دقائق، وكنا على وشك عقد اجتماع دون أن يكون لدينا تقرير للتعليق عليه. وللأسف، ونظرا للطريقة التي تنظم بها هذه المناقشات، فإن مداخلاتنا تظل دون تغيير، بغض النظر عما إذا كان لدينا تقرير أم لا.

وفي ظل عدم وجود تطورات جديدة في ملف الأسلحة الكيميائية السوري، أود أن أؤكد مرة أخرى معارضتنا التقليدية لهذه المسألة. إن الأسلحة الكيميائية تتنافى تماما مع القانون الدولي الإنساني، وبالتالي لا يمكن أن يكون لها مكان في ممارسات عالم اليوم ومذاهبه. فاستخدام هذه الأسلحة ينتهك الاتفاقات الدولية ويشكل تهديدات خطيرة للسلم والأمن الدوليين. ويجب التصدي للحوادث بشفافية وإخضاعها لتحقيقات شاملة ونزيهة وفقا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

السيدة جارو – دارنو (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها.

في عام ٢٠١٣، قتل النظام السوري آلاف المدنيين على مشارف دمشق بأسلحة محظورة بموجب القانون الدولي. ولم ينكر أحد أبدا حقيقة وقوع الهجوم. وفي أعقاب ذلك، اعتمد مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢١١٨ (٢٠١٣). والآن نشجب مرة أخرى عدم إحراز التقدم. فلا يزال النظام يعرقل عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وبعد تلقي الرفض ست مرات من النظام، اضطرت الأمانة الفنية إلى التخلي عن نشر فريق تقييم الإعلان في البلد. ويجب تطهير سورية من مخزونها بأكمله. ويجب أن تمتثل لالتزاماتها الدولية إذا أرادت استعادة حقوقها وامتيازاتها. ونحث سورية على الرد خطيا على الأسئلة التي طرحتها

الأمانة الفنية بشأن إعلانها الأولي، والرد على جدول الأعمال الذي اقترحته الأمانة الفنية قبل عام تقريبا حتى يتسنى عقد الاجتماع في بيروت بين الطرفين. وستولي فرنسا اهتماما شديدا جدا للاستنتاجات الواردة في التقريرين المقبلين لفريق التحقيق وتحديد الهوية بشأن هجومي دوما ومارع.

وعلى الرغم من العقبات التي واجهت أفرقة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فقد واصلت عملها بشأن التحقيقات بمثابرة واستقلالية ومهنية، وأود أن أثني عليها مرة أخرى. وحملات التشهير ضدها غير مقبولة. وأود هنا أن أشير إلى أن مكافحة الإفلات من العقاب والحظر التام المفروض على استخدام الأسلحة الكيميائية لا يزالان من أولوياتنا وهما أساس فعالية ومصداقية نظام الحظر. ولهذا السبب نواصل دعمالشراكة الدولية ضد الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية.

السيدة روبليدو لوبيس (المكسيك) (*تكلمت بالإسبانية*): أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها.

نلاحظ مرة أخرى التقدم الضئيل المحرز في الجهود الرامية إلى تسليط الضوء على استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، الذي يشكل عقبة رئيسية أمام المساءلة فيما يتعلق باستخدام هذه الأسلحة في النزاع السوري. ومن بين المشاكل الأخرى، لم يقدم أي توضيح بشأن ٢٠ قضية معلقة تتعلق بالإعلان السوري الأولي، وعلى الرغم من ذلك، لم يتسن عقد الجولة الخامسة والعشرين من المشاورات بين فريق تقييم الإعلانات والسلطات السورية منذ شباط/فبراير ٢٠٢١. ولم يكن هناك أي توضيح بشأن النقل غير المصرح به لأسطوانتي الكلور المتعلقتين بحادث ٢٠١٨ الذي وقع في دوما، ولم يتم تقديم أي معلومات لشرح المخلفات الكيميائية التي تم الكشف عنها في مرافق برزة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وندعو الحكومة السورية مرة أخرى إلى تقديم المعلومات المطلوبة والتعاون الكامل وبحسن نية مع الأفرقة التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ونعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها الأمانة الفنية بغية إحراز التقدم بشأن الملف من خلال تبادل المعلومات كتابة، بالنظر إلى العقبات التي واجهتها في إحراز التقدم بأي طريقة أخرى. غير أن هذه المراسلات ليست بديلا عن المشاورات بالحضور الشخصي. ونحيط علما أيضا بعمليات التفتيش التي أجرتها البعثة في أيلول/سبتمبر في منشأتي برزة وجمرايا التابعتين لمركز الدراسات والبحوث العلمية، فضلا عن أحدث عملية نشر لبعثة تقصي الحقائق. وستتابع المكسيك عن كثب نشر التقارير ذات الصلة. وإلى جانب ذلك، نأمل أن يعقد الاجتماع بين وزير الخارجية وشؤون المغتربين في سورية والمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية قريبا، على أساس وجود جدول الأعمال المقترح بالفعل والتعيين الفعلي لمسؤولين من كلا الجانبين كجهات تنسيق. ونشير إلى أن الاجتماع التمهيدي في بيروت سيكون ذا طابع تقني لغرض صقل تفاصيل الاجتماع المعني.

ويعرب وفد بلدي مرة أخرى عن دعمه للأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأفرقتها التقنية، التي تواصل، على الرغم من القيود العديدة، الاضطلاع بعملها بطريقة مهنية ومستقلة ومحايدة ووفقا لأعلى المعايير الدولية. وفي الختام، ندين مرة أخرى بأشد العبارات استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي جهة فاعلة تحت أي ظرف من الظروف.

السيدة موران (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثلة السامية إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها.

نأسف عميق الأسف لاجتماعنا مرة أخرى دون إحراز أي تقدم ملحوظ في هذا الملف، على الرغم من تصميم الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومرونتها ومهنيتها في سعيها إلى العمل مع سورية لحل المسائل الهامة العالقة.

لقد استمعنا إلى سورية في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وفي مجلس الأمن وهي تقدم الأعذار لعدم التقيد بالتزاماتها. ولسوء الحظ، تواصل سورية فرض الشروط على عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومشاركتها مع الأمانة الفنية. وقد أعاقت المشاورات مع فريق تقييم الإعلانات لأكثر من عام، بما يتعارض مع القرار ٢١١٨ (٢٠١٣). ولم توافق سورية على جدول الأعمال والمعايير الخاصة

بعقد الاجتماع الذي ظل معلقا لأكثر من عام حتى الآن بين المدير العام أرياس ووزير الخارجية المقداد. ونشكر الممثلة السامية على ما قدمته من معلومات مستكملة عن ذلك، ونحث سورية على المشاركة بالسرعة الواجبة في ذلك الاجتماع. وللأسف تواصل سورية تقويض عمل وسمعة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وفرق التحقيق التابعة لها. وقد منح مجلس الأمن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تفويضا واضحا لحل تلك المسائل مع سورية، وينبغي أن تحظى بدعم كامل من المجلس في تنفيذ ذلك.

لقد أعربت سورية مرارا وتكرارا عن شواغلها بشأن وجود الأسلحة الكيميائية في أيدي جهات فاعلة من غير الدول، ونتفق على أن هذا الأمر جانب يجب أن يؤخذ على محمل الجد. ومع ذلك، فإن ما تقوله سورية لا يتطابق هنا مرة أخرى مع ما تفعله. فمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لم تتلق أي تعاون من سورية في متابعة تلك الحالات المزعومة. وفي الواقع، لا يمكن ربط القضايا التي تطرحها سورية فيما تقدمه من مذكرات إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة بأي حدث محدد في سورية أو بنتائج تحقيقات المنظمة. ولكن على النقيض من ذلك، أخذت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية مسألة استخدام الإرهابيين للأسلحة الكيميائية على محمل الجد. وقد أجرت المنظمة تحقيقات في الأماكن التي تمتلك فيها معلومات حقيقية وأصدرت التقارير، على سبيل المثال، عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية من قبل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

ومن الضروري ضمان أن تنهي سورية مراوغتها وأن تتعاون بطريقة جادة وعاجلة ومجدية مع الأمانة الفنية. ولا يمكن أن توفر المنظمة ضمانا حقيقيا بأن برنامج الأسلحة الكيميائية السوري قد انتهة فعلا ويمكن التحقق منه إلا من خلال التعاون الحقيقي. ولا يمكن السماح لسورية بأن تنتظر ببساطة أن يفقد المجتمع الدولي اهتمامه بالمسألة بينما تسعى إلى الاحتفاظ بقدراتها في مجال الأسلحة الكيميائية أو إعادة تشكيلها. ويجب أن يتمسك المجلس بنشاط بالمعيار الدولي المناهض لاستخدام الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك عن طريق تقديم دعم لا لبس فيه لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في المهمة الموكلة إليها. ومن الأهمية بمكان أن يواصل المجلس مناقشة هذا البند بانتظام من أجل أن يظهر لسورية أن عدم تعاونها لن يمر مرور الكرام.

السيد ستاستولي (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، على إحاطتها.

إننا نواجه حالة بالكاد تغيرت منذ الجلسة السابقة للمجلس بشأن هذه المسألة (انظر S/PV.9141). فلم يحرَز أي تقدم في المناقشات بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والحكومة السورية، ولم يحرَز أي تقدم بشأن التفتيش المقبل في سورية، ولم يحرَز أي تقدم بشأن عقد لقاء مباشر بين المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ووزير الخارجية والمغتربين السوري.

حتى الآن، وعقب العديد من تقارير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، لا يوجد ما يقودنا إلى الاعتقاد بأن برنامج الأسلحة الكيميائية السوري قد دمر. وللأسف، لا يزال برنامج الأسلحة الكيميائية السوري بعيدا عن سيطرة المجتمع الدولي.

ومنذ شباط/فبراير ٢٠٢١، باءت جميع المحاولات التي قامت بها الأمانة لتنظيم الجولة الخامسة والعشرين من المشاورات بين فريق تقييم الإعلانات والسلطة الوطنية السورية بالفشل. ويقتصر التواصل على تبادل المذكرات الشفهية فقط. من الواضح أن سورية غير مستعدة للتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأفرقتها في الأمانة الفنية، حيث يُمنع بعض موظفيها من دخول البلد، على الرغم من الفقرة ٧ من القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، التي تُلزم سورية بقبول الأفراد المعينين من قبل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من خلال منحهم الوصول الفوري ومن دون عوائق، وهو أمر ضروري لأداء واجباتهم. إننا نأسف بشدة لعدم تعاون سورية المتعمد مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ويذكر التقرير الشهري الأخير لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (انظر S/2022/727، المرفق) بوضوح أنه بالنظر إلى الثغرات وأوجه عدم الاتساق والتباينات التي حددت ولا تزال بدون حل، ترى الأمانة

أن البيان المقدم من سورية لا يمكن اعتباره دقيقا وكاملا وفقا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار ٢١١٨ (٢٠١٣). ونكرر تأكيد دعمنا الكامل للعمل الموضوعي والمحايد والمهني الذي يقوم به الفريق الفني التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ونرحب بالجولة التاسعة من عمليات التفتيش على مرفقي برزة وجمرايا، التي أجرتها الأمانة في الفترة من ١١ إلى ١٨ أيلول/سبتمبر، ونتطلع إلى التقرير عن عمليات التفتيش التي قامت بها. وفي ذلك السياق، نشيد أيضا ببعثة تقصي الحقائق على أنشطتها المستمرة بشأن تحديد استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، وكذلك بفريق التحقيق وتحديد الهوية لأنشطته المستمرة لتحديد مرتكبي استخدام المواد الكيميائية كأسلحة في سورية. ونتطلع إلى تقريريهما. نحن مدينون للضحايا بكفالة عدم الإفلات من العقاب على الهجمات بالأسلحة الكيميائية. يجب ألا يُسمح بالإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية، ولن يُسمح بذلك.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا موقفنا الثابت بأن الإغلاق السريع للتحقيقات في استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية سيمكن مجلس الأمن والمجتمع الدولي من دعم الشعب السوري بشكل أكثر فعالية في سعيه إلى مستقبل سلمي.

السيدة سيد (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها بشأن التقدم المحرز في القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية السوري.

أود أن أبدأ بالإشادة بالأمانة لإجرائها الجولة التاسعة من عمليات التفتيش على مرفقي برزة وجمرايا التابعين لمركز الدراسات والبحوث العلمية السورية في الفترة من ١١ إلى ١٨ أيلول/سبتمبر. إن عمليات التفتيش التي تقوم بها مرتين في السنة مهمة لتعزيز روح المشاركة الإيجابية والحوار بين الأمانة والسلطات السورية، وكذلك لجمع المعلومات لتحديد ما إذا كانت الأنشطة في المرفقين تتماشى مع التزامات سورية بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ونأمل أن يحفز هذا التفتيش المناقشات المفيدة بشأن مواضيع أخرى للتعاون، بما في ذلك الأعمال التحضيرية لعقد اجتماع بين المدير العام آرياس والوزير المقداد. بيد أنه، يجب التغلب على العديد من الحواجز ومعالجة مختلف المسائل على وجه الاستعجال إذا أردنا أن ننفذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) تنفيذا كاملا.

وطلبت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية مزيدا من المعلومات عن هجوم أبلغ عنه على مرفق سابق لإنتاج الأسلحة الكيميائية، يبدو أنه كان يحتوي على معدات ذات صلة بتحقيق جار تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وطلبت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أيضا الإعلان عن جميع أنواع وكميات عوامل الأعصاب المنتجة و/أو المحولة إلى أسلحة في مرفق معين سابق لإنتاج الأسلحة الكيميائية. ومن الأهمية بمكان أن تمتثل سورية لتلك الطلبات وأن تتعاون تعاونا كاملا مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وبالمثل، هناك ٢٠ مسألة معلقة من الإعلان الأولي لسورية لا تزال بدون حل. وسنواصل حث سورية على تقديم معلومات وتفسيرات تقنية كافية لإغلاق تلك المسائل العالقة.

وأخيرا، من الأهمية بمكان أن تستكمل سورية التدابير اللازمة لرفع تعليق حقوقها وامتيازاتها كدولة طرف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

السيدة مطر (الإمارات العربية المتحدة): أشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها اليوم .

وفي سياق اجتماعنا حول الملف الكيميائي، تكرر دولة الإمارات موقفها الثابت والمتمثل برفضها وإدانتها الصريحة لاستخدام الأسلحة الكيميائية، تحت أي ظرف من الظروف، من قبل أي مَن كان، وفي أي مكان؛ حيث يشكل استخدامها انتهاكاً صارخاً لأحكام اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية والقانون الدولي.

كما يجدد بلدي التأكيد على أهمية استمرار الحوار البَناء بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والسلطات السورية لمعالجة المسائل العالقة. ونَرى بأن التواصل عن طريق المراسلات فقط لن يؤدي هذا الغرض، ونشدد على ضرورة العمل للتوصل إلى حل مستدام بهذا

الشأن للمضي قدماً في هذا الملف. ولذلك، نَتطلع إلى عقد الاجتماع المرتقب بين وزير خارجية سورية والمدير العام للمنظمة وكلنَا أمل أن يكون هذا الاجتماع اجتماعا مثمرا.

ويؤسفنا عدم احتواء التقرير الأخير (انظر S/2022/727، المرفـق) على أية مستجدات جديدة تستدعي عقد هذا الاجتماع؛ فمواقفنا الحالية لم تتغير وأصبحت واضحة للجميع؛ وموَثقة في بياناتنا وفي محاضر الجلسات المفتوحة.

وأود في هذا الصدد أن أذكر زملائي بأهمية استخدام وقت وموارد هذه الهيئة بحكمة. ويعني هذا في المقام الأول، أن تكون اجتماعاتنا فعالة، من حيث وتيرتها ومضمونها؛ إذ تقع على عاتقنا جميعاً مسؤولية الاستمرار في تقييم طريقة عملنا في هذا الملف. لذلك، يجب إعادة النظر في عدد الاجتماعات التي يعقدها المجلس بشأن مسار الأسلحة الكيميائية؛ وإذا كانت هناك أيةَ مستجدات تستدعي عقد الاجتماع، فسيكون بلدي داعما لذلك. إذ يعد المسار الكيميائي ملفاً هاماً وبالتالي فإن إحراز تقدم فيه قد يساهم، إلى جانب عوامل أخرى، في تمهيد الطريق لإنهاء الأزمة السورية.

السيد إيكرسلي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة السامية على إحاطتها.

قد يكون هناك شيء واحد يمكنني أن أتفق عليه مع زميلي الروسي – وهو أننا لم نسمع اليوم، للأسف، أي تطورات جديدة هامة في إحاطة الأمم المتحدة. وبدلا من ذلك، سمعنا مرة أخرى قائمة طويلة من المجالات التي لا يزال النظام السوري يرفض فيها تقديم معلومات كافية إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أو استكمال الإجراءات الأساسية وفقا لالتزاماته الدولية.

لكن هذا لا يعني أنه ينبغي لنا ببساطة أن نغض الطرف ونمنح النظام السوري مطلق الحرية. إن رفض سورية التعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من أجل معالجة القضايا العالقة في إعلانها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية لا مبرر له.

وكما قلنا مرات عديدة، فإن المسائل المعلقة البالغ عددها ٢٠ مسألة ليست نظرية. إنها تشمل أماكن وجود عدة مئات من الأطنان من عوامل الحرب الكيميائية، لا يزال من غير الممكن التحقق من تدميرها. لا شك في التاريخ، حيث نسب إلى نظام الأسد بشكل مستقل شن ثمانية هجمات بالأسلحة الكيميائية على الأقل ضد شعبه. لطالما استخدمت سورية وروسيا الإلهاء والتضليل في محاولة لصرف الانتباه عن جرائم الحرب المروعة التي ارتكبها نظام الأسد.

وعلى الرغم مما قلته للتو، هناك أمران واضحان. أولا، يشكل عدم امتثال سورية لالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية تهديدا حقيقيا ومستمرا للسلام والأمن الدوليين. وثانيا، يجب أن تكون هناك مساءلة عن الاستخدام التاريخي لنظام الأسد للأسلحة الكيميائية.

ويجب على مجلس الأمن أن يواصل معالجة هذه المسائل على الرغم من الجهود السورية والروسية لعرقلة التقدم. ولا يمكننا أن نرسل إشارة مفادها أننا نتغاضى عن استخدام الأسلحة الكيميائية، كما أنه لا يمكننا أن نسمح بالإفلات من العقاب.

السيد شنغ جي شنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها.

في البداية، أود أن أؤكد مجددا أن الصين عارضت باستمرار استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي بلد أو منظمة أو فرد، تحت أي ظرف من الظروف. والحوار والتشاور هما السبيل الوحيد لحل قضية الأسلحة الكيميائية السورية.

وقد أحطنا علما بالمشاورات بين الحكومة السورية والأمانة الفنية من خلال تبادل المراسلات الخطية بشأن تقييم الإعلان. وندعو الأمانة الفنية إلى الاحترام الكامل لشواغل دولة طرف فيما يتعلق بمسألة التأشيرات واتخاذ خطوات لإزالة الحواجز التي تحول دون عقد الجولة الخامسة والعشرين من المشاورات الفنية.

وينبغي أن يجري التحقيق الذي تجريه منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وإسناد الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية بدقة في إطار

اتفاقية الأسلحة الكيميائية وأن يمتثل للمتطلبات الإجرائية ويستند إلى أدلة موثوقة ويتوصل إلى استنتاجات ذات مصداقية.

لقد تجاوز إنشاء فريق التحقيق وتحديد الهوية إطار الاتفاقية ويتعارض مع توافق الآراء الذي التزمت به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تقليديا.

في الختام، فإن الصين، شأنها شأن الاتحاد الروسي والبرازيل والإمارات العربية المتحدة، تكرر التأكيد على أنه ينبغي للمجلس أن يجتمع بوتيرة أقل لمناقشة المسائل السورية أو بحث الجمع بينها للنظر فيها معاً. ولن يساعد ذلك على معالجة المسائل السورية من منظور متكامل فحسب، بل سيحسن أيضا من كفاءة المجلس.

السيد راغوتاهالي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، على آخر المستجدات التي أطلعتنا عليها.

نلاحظ استمرار عدم إحراز تقدم على مسار المناقشات هذا المتعلق بسورية في المجلس. وتولي الهند أهمية كبيرة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وتؤيد تنفيذها الكامل والفعال وغير التمييزي. وتعارض الهند استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي أحد، في أي مكان وفي أي وقت، وتحت أي ظرف من الظروف. وتؤكد الهند باستمرار أن أي تحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية يجب أن يكون محايدا وموثوقا وموضوعيا.

وقد حذرنا مرارا وتكرارا من إمكانية حصول الكيانات الإرهابية والإرهابيين على الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك في المنطقة. ومن ثم، يجب التعامل مع أي ادعاء باستخدام الأسلحة الكيميائية بأقصى قدر من الاهتمام.

ونحيط علما بالشواغل التي أعربت عنها الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية فيما يتعلق بوفاء سورية بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ونأمل أن تتخذ سورية الخطوات الصحيحة لمعالجة تلك الشواغل. ونعتقد أن التواصل المستمر بين سورية والأمانة الفنية ضروري لحل جميع المسائل العالقة.

في الختام، لا تزال الهند تعتقد أن إحراز تقدم على المسارات الأخرى من شأنه أن يساعد أيضا في تيسير عملية السلام السياسية ككل في سورية، على النحو الذي دعا إليه القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل غابون.

(تكلم بالإنكليزية)

يشرفني أن أدلي بهذا البيان المشترك بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهم كينيا وغانا وبلدي، غابون.

نشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، على إحاطتها. ونرحب بمشاركة ممثلي سورية وإيران وتركيا في هذه الجلسة.

ونحيط علما بالتقرير ١٠٨ (انظر S/2022/727، المرفق) لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، الذي يسلط الضوء على الوضع الذي لم يتغير منذ الإحاطة السابقة (انظر S/PV.9141)، والذي أصبح سمة من سمات ملف الأسلحة الكيميائية السوري في الآونة الأخيرة.

وبينما نقر بتقديم السلطات الوطنية السورية التقرير الشهري رقم ١٠٦ عن برنامج الأسلحة الكيميائية في البلد، فإننا لا نزال نشعر بالقلق لعدم إحراز أي تقدم ملموس في المحاولات الرامية إلى معالجة المسألة معالجة كاملة وفقا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ونرحب أيضا بالقيام بالجولة التاسعة من عمليات التفتيش لمرفقي برزة وجمرايا التابعين لمركز الدراسات والبحوث العلمية في الفترة من ١١ إلى ١٨ أيلول/سبتمبر ونتطلع إلى إصدار التقرير بشأن نتائج عمليات التفتيش.

ويؤكد الأعضاء الأفارقة الثلاثة مجددا دعمهم القوي للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣) ويدعون إلى بذل جهود عالمية متضافرة للتعجيل باتخاذ إجراءات بشأن تدمير الأسلحة الكيميائية في سورية على نحو يمكن التحقق منه لإعطاء المعنى الكامل للقرار واتفاقية الأسلحة الكيميائية. ولذلك، فإننا ندعو السلطة الوطنية السورية إلى التعاون البناء مع

الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية للمساعدة في تيسير التوصل إلى حل نهائي لجميع المسائل المعلقة، بما في ذلك تنظيم الجولة الخامسة والعشرين من المشاورات مع فريق تقييم الإعلانات.

وفي هذا الصدد، نرحب بالاجتماع الذي اقترحت السلطة الوطنية السورية عقده في بيروت مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وندعو الجانبين إلى التوفيق بين مواقفهما بشأن جدول أعمال الاجتماع المقترح، مع مراعاة رسالة المنظمة بشأن هذا الموضوع المؤرخة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١.

ونعتقد اعتقادا راسخا أن التعجيل بعقد هذا الاجتماع بالحضور الشخصي الرفيع المستوى بين وزير الخارجية والمغتربين في الجمهورية العربية السورية والمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من شأنه أن يعطي العملية الزخم المطلوب ويساعد على إحياء الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل نهائي للمسائل غير المحسومة.

وكما أشرنا في بياننا السابق، فإنه من دون إغلاق ملف هذه المسألة بشكل نهائي من قبل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، لا يمكن أن نستبعد تماما الخطر المستمر لإنتاج الأسلحة الكيميائية واستخدامها المحتمل في سورية أو في أي مكان آخر. وغني عن القول إن الحسم السريع لهذا التحقيق سيتيح لنا أيضا الفرصة لتركيز وقتنا ومواردنا المحدودة على التحديات القائمة الأخرى التي تواجه الشعب السوري.

في الختام، يكرر الأعضاء الأفارقة الثلاثة بشكل جماعي موقفهم ضد استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي أحد، في أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف. وما زلنا ملتزمين بالمعايير الراسخة المناهضة لاستخدام الأسلحة الكيميائية وندعم جميع الجهود الرامية إلى القضاء على إنتاجها وتخزينها واستخدامها.

(تكلم بالفرنسية)

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد صباغ (الجمهورية العربية السورية): مرة أخرى، يناقش مجلس الأمن هذا الموضوع في ظل عدم وجود أي تطورات تستدعي إجراء هذه المناقشة، سوى لإيجاد فرصة أخرى لبعض الدول المعروفة، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، لتكرار سردياتها الاتهامية ضد سورية، مما يمثل إضاعة للوقت والموارد التي يجب أن تُستثمر بشكل أفضل.

إن تعاون سورية مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أمر يجب الإقرار به. فقد قدمت سورية، ومنذ انضمامها طوعا للاتفاقية في عام ٢٠١٣، تعاونا كاملا مع المنظمة ويشهد على ذلك التدمير الكامل لمخزوناتها من الأسلحة الكيميائية ومرافق إنتاجها ضمن زمن قياسي. لقد بات معروفا للجميع أن دولا كالولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا تلجأ عمدا إلى تجاهل هذه الحقيقة لأغراض سياسية تدميرية، عملت من أجلها منذ عام ٢٠١١ وحتى الآن، بهدف تقويض الأمن والاستقرار في سورية وتدمير مقدراتها، بما في ذلك من خلال استخدام التنظيمات الإرهابية وفبركة حوادث لاستخدام الأسلحة الكيميائية.

إن الاتهامات الباطلة التي تسوقها هذه الدول ضد سورية ليس لها أي أساس قانوني أو مهني، وتندرج في إطار الدعاية المعادية التي تشنها ضد بلدي.

إن من يحث سورية على الالتزام بالاتفاقية عليه أولا أن يحث الدول الأخرى التي تنتهك ذات تلك الاتفاقية على الالتزام بها؛ وذلك من خلال منع تلك الدول من تسهيل إيصالها للأسلحة الكيميائية والمواد الكيميائية السامة إلى أيدي التنظيمات الإرهابية، ومحاسبتها على الجرائم التي ارتكبتها ضد الشعب السوري، بما في ذلك من خلال استخدام الأسلحة الكيميائية أو فبركتها.

إن المعلومات الكثيرة التي قدمتها سورية في هذا المجال والتي لم يتم التحقيق بشأنها دليل واضح على ذلك.

لقد كان يجدر بممثل الولايات المتحدة الأمريكية وبدلا من أن يحاضر علينا بشأن تنفيذ سورية لالتزاماتها بموجب الاتفاقية أن يحث

حكومته على الإسراع بتنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاقية؛ والتي تماطل ومنذ سنوات وحتى الآن في تدمير ترسانتها الضخمة من الأسلحة الكيميائية تحت ذرائع وحجج واهية.

يجادل البعض في هذا المجلس، بأن أفرقة المنظمة، منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، تقوم بعملها بمهنية وبطريقة محايدة. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا كيف يتم ذلك؟

هل يتم من خلال قيام فريق بعثة تقصي الحقائق باستلام عينات من جهات غير معروفة، بل ومشبوهة؟

هل يمثل هذا عملا مهنيا وفقا للاتفاقية؟

هل إتباع طرائق عمل تمييزية وفقا للجهة التي تطلب التحقيق بالحادثة يمثل طريقة محايدة ومهنية؟

هل قيام التقارير التي تقدمها تلك الأفرقة بخدمة الأجندات السياسية لبعض الدول، بما فيها التغطية على عدوان عسكري قامت به ثلاثة دول أعضاء في هذا المجلس ضد بلدي، يعطيها أية مصداقية؟

هل التأخر بإصدار التقارير بشأن الحوادث التي أبلغت عنها سورية منذ عام ٢٠١٧ وحتى الآن،

أكثر من خمس سنوات، مقابل المسارعة لإصدار التقارير بشأن حوادث أبلغت عنها جهات أخرى يمثل أو يؤشر إلى وجود أدنى قدر من الحيادية والمهنية؟

أرجو أنتم تنظروا وتفكروا بهذه الأسئلة.

تكرر سورية ترحيبها بعقد جولة المشاورات الـ ٢٥ لفريق تقييم الإعلان وتؤكد بأنها لا تضع شروطا لعقد هذه الجولة، وبأن على الأمانة الفنية أن تقر بحسن نية سورية كونها لم تمنع أي فريق أو موظف من دخول أراضيها على مدى السنوات التسع الماضية. كما تدعوها إلى عدم تعطيلها للعمل الهام لفريق تقييم الإعلان ووضعه رهينة لمنح تأشيرة دخول لخبير واحد لدينا تحفظ على سلوكه، ولديها الكثير غيره.

وفد بلدي يؤكد للدول الأعضاء في هذا المجلس بأن جميع المسائل التي يناقشها فريق تقييم الإعلان ما تزال قيد المراجعة والتشاور بين اللجنة الوطنية السورية والأمانة الفنية للمنظمة. ولا يوجد استنتاجات نهائية بشأنها. وبالتالي، فإننا نستهجن إصرار بعض الدول على تجاهل هذه التوضيحات والمسارعة إلى توجيه الاتهامات ضد سورية وتقديم بيانات غير صحيحة لا أساس لها ولا تتطابق مع الواقع.

بشأن اللقاء رفيع المستوى المرتقب بين وزير الخارجية والمغتربين، رئيس اللجنة الوطنية، والمدير العام للمنظمة تؤكد سورية على الحرص على عقد هذا الاجتماع في أسرع وقت ممكن ووفق جدول أعمال يتفق عليه الجانبان يسهم في حل المسائل العالقة بينهما.

في هذا المجال، أشير إلى أن الأمانة الفنية ردت أخيرا في ٣ تشرين الأول/أكتوبر الجاري على مقترحنا بعقد اجتماع تنسيقي بين نقاط الاتصال من الجانبين في بيروت للتحضير لهذا الاجتماع رفيع المستوى.

تعيد الجمهورية العربية السورية تأكيد موقفها بشأن عدم شرعية إنشاء ما يسمى فريق التحقيق وتحديد الهوية. فالاتفاقية لم تكلف الأمانة الفنية للمنظمة بإجراء تحقيقات بشأن تحديد المسؤولية عن استخدام الأسلحة الكيميائية. وبالتالي، فإن فريق التحقيق وتحديد الهوية مُنح ولاية غير شرعية، مما يدل على وجود خلل في تنفيذ الاتفاقية وتجاوز لأحكامها، وذلك فقط للإساءة إلى دولة طرف فيها.

إن إنشاء هذا الفريق بقرار تم فرضه بالتصويت وبموافقة أقل من نصف عدد الدول الأطراف في الاتفاقية وبخلاف التوافق المتبع في القرارات التي تعتمدها المنظمة قد أسند إليه مسؤولية غير منصوص عليها في الاتفاقية مما مثل تجاوزا واضحا لها وانتهاكا لأحكامها، آخذين بعين الاعتبار أيضا أن التصويت ليس وسيلة لإدخال تعديلات على نصوص الاتفاقية.

إن وفد بلدي يكرر مجددا رفض سورية التام للاعتراف بهذا الفريق وبأساليب عمله الخاطئة وغير المهنية التي ستؤدي بطبيعة الحال إلى استنتاجات باطلة تستوجب الإدانة والشجب.

ختاما، أكرر إدانة الجمهورية العربية السورية القاطعة لاستخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي كان وفي أي زمان ومكان وتحت أية الظروف.

وأؤكد أن سورية لا تحاول تقويض عمل المنظمة، بل

الدفاع عن قيام أفرقتها بعملها وفقا لأحكام الاتفاقية وبما يضمن الحفاظ على مهنية وحيادية ومصداقية المنظمة.

إن سورية تقف في وجه استخدام بعض الدول

لتلك المنظمة كأداة لتحقيق أهداف خبيثة ومعادية لسورية، بما في ذلك إصرار بعض هذه الدول في هذا المجلس على تسييس هذا الملف، وسعيها للتستر على ممارسات المجموعات الإرهابية ضد المواطنين السوريين وتلاعبها بنصوص الاتفاقية لإنشاء آليات غير شرعية.

وتشدد سورية على أنه ما لم تقم تلك الدول بتغيير سلوكها الهدام وأجندتها التخريبية تجاه بلدي فلن نتمكن من إجراء مناقشة موضوعية لهذا الملف وإغلاقه بطريقة مهنية وحيادية.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد جليل إيرفاني (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): تدين جمهورية إيران الإسلامية مرة أخرى بأشد العبارات الممكنة استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي طرف في أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف. ونكرر التأكيد على أن اتفاقية الأسلحة الكيميائية يجب أن تنفذ تنفيذا كاملا وفعالا ومن دون تمييز. ونعتقد أن تسييس تطبيق الاتفاقية واستخدام منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لأغراض سياسية يعرضان للخطر شرعية المنظمة والاتفاقية نفسها.

يجب أن تكون منظمة حظر الأسلحة الكيميائية قادرة على الاضطلاع بمسؤولياتها بطريقة محايدة ومهنية وموضوعية. علاوة على ذلك، ومن أجل إثبات الحقائق والتوصل إلى استنتاجات قائمة على الأدلة، يجب أن يكون أي تحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية محايدا ومهنيا وموثوقا به وموضوعيا، ويجب أن يتقيد تقيدا صارما بالأحكام والإجراءات المبينة في الاتفاقية.

ونقر بالأهمية الحاسمة للجهود التي تبذلها الجمهورية العربية السورية للوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية. كما نحث منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والجمهورية العربية السورية على الحفاظ على اتصالهما وتفاعلهما. ويجري حاليا ترتيب اجتماع رفيع المستوى بين وزير الخارجية السوري والمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ومن شأن ذلك الاجتماع، المتوقع عقده، أن يمهد الطريق أمام الطرفين لحل المسائل المعلقة. وفي هذا الصدد، اقترحت السلطة الوطنية السورية على الأمانة الفنية أن يعقد الطرفان اجتماعا تنسيقيا في بيروت للاتفاق على جدول أعمال الاجتماع الرفيع المستوى. وقد استجابت الأمانة الفنية لذلك الطلب في ٣ تشرين الأول/أكتوبر. ونشيد أيضا بالجمهورية العربية السورية على تقديم تقريرها الشهري الـ ١٠٧، المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، إلى المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ويفصل التقرير الأنشطة على الأراضي السورية المتعلقة بتدمير الأسلحة الكيميائية ومرافق إنتاجها. وتمشيا مع تعاونها البناء، يسرت سورية أيضا زيارة الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى سورية لإجراء جولتها التفقدية التاسعة للمركز السوري للدراسات والبحوث العلمية.

وفي حين أن الجمهورية العربية السورية قد أوفت بمتطلبات الاتفاقية وتواصل التعاون البناء مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فإن معالجة هذا الملف بطريقة سياسية وتطبيق المعايير المزدوجة لن يؤدي إلا إلى تحويل المناقشات عن طبيعتها التقنية. ولذلك، فإننا نكرر دعوتنا لمجلس الأمن إلى الاستفادة الكاملة من جلساته بشأن سورية. فتخصيص جلسة واحدة للمجلس شهريا لتكرار الإعراب عن المواقف وطرح ادعاءات لا أساس لها ضد الحكومة السورية لا يحقق الكفاءة في عمل المجلس. ونحن نؤيد المناقشات حول هذه المسألة على المسار التقني داخل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من أجل تعزيز الحوار الإيجابي بين سورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لحل المسائل المعلقة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد ياقوت (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها. ونشيد باستقلالية الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومهنيتها وحيادها، ونقدر الجهود التي يبذلها المدير العام للمنظمة لإقامة خط اتصال مباشر لحل المسائل المعلقة.

وكما ذكرت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية مرة أخرى، فإن الثغرات والتناقضات وأوجه عدم الاتساق في إعلان نظام الأسد عن الأسلحة الكيميائية لا تزال مستمرة، ولا تزال منظمة حظر الأسلحة الكيميائية عاجزة عن اعتبار ذلك الإعلان دقيقا وكاملا. ويعرقل النظام عمل فريق التحقيق وتحديد الهوية برفضه إصدار التأشيرات. علاوة على ذلك، لا تزال الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تنتظر الردود على استفساراتها المرسلة إلى النظام السوري في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠ وتموز/يوليه ٢٠٢١، بشأن مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية واسطوانات الكلور المستخدمة في الهجوم الذي وقع في دوما عام ٢٠١٨. وندعو النظام السوري إلى التعاون الكامل مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتقديم المعلومات اللازمة، لأنه ملزم بذلك بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

إن التحقيق الذي تجريه بعثة تقصي الحقائق وفريق التحقيق وتحديد الهوية مهم لإثبات الحقيقة بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. وقد أثبتت التحقيقات العلمية المستقلة أن نظام الأسد مسؤول عن اللجوء إلى استخدام الأسلحة الكيميائية ضد سكانه في مناسبات متعددة. ونتطلع إلى استكمال التحقيقات الجارية، وخاصة التقرير المقبل لفريق التحقيق وتحديد الهوية بشأن هجوم دوما عام ٢٠١٨.

وأود أن أكرر التأكيد على أن استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي شخص، في أي مكان وفي أي ظرف من الظروف، يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي. ومن مسؤوليتنا الجماعية كفالة المساءلة عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. ولن يتسنى تحقيق مصالحة سياسية حقيقية هناك إلا من خلال تحقيق العدالة والمساءلة. وقد آن الأوان لأن يترك أعضاء المجلس خلافاتهم السياسية وراءهم وأن يتخذوا خطوات لإنفاذ قرارات المجلس نفسه، وعلى وجه التحديد القرار ٢١١٨ (٢٠١٣). ووضع حد للإفلات من العقاب أمر حتمي، بما في ذلك تكريم مئات الأرواح البريئة التي فقدت بسبب الهجمات بالأسلحة الكيميائية خلال النزاع في سورية.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٥